العنوان:	الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي وإرادة المستقبل المحلية
المصدر:	مجلة رهانات - مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - المغرب
المؤلف الرئيسي:	العزماني، عز الدين
المجلد/العدد:	ع22
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ربيع
الصفحات:	22 - 25
رقم MD:	598669
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العالم العربي ، الفضاء العمومي ، وسائل الإعلام ، الحركات الاحتجاجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/598669



الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي وإرادة المستقبل المحلية

عزالدين العزماني / باحث مغربي
مقيم بأمريكا/ متخصص في
النظرية السياسية

في أطروحته المرجعية حول «التحول البنيوي للفضاء العمومي» (1962) حاول الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس «Jurgen habermas» أن يضع يده على مكمن الخلل في سيرورة تطور الفضاء العمومي ((Public sphere في المجتمعات الأوربية لأجل تخليصه من «توتاليتارية «(Totalitarianism) لحظة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رأى هابرماس أن الفضاء العمومي الذي انطلق في بدايته كفضاء أدبي وفكري للنقاش النقدي العقلاني بين مواطنين أحرار ومتساوين (المقاهي، الصالونات الأدبية، الصحافة والإعلام، الجمعيات الثقافية...) ، قد تحول إلى فضاء للهيمنة والإخضاع والتسويق في شكل من أشكال استعادة بعض «البنيات» الفيودالية القديمة (Refeudalization). حاول هابرماس تحرير الفضاء العمومي عن طريق استعادته لمفهوم العمومية ((Publicity ليدل على العقلانية التي تتصل بالمصلحة العامة للإنسان والمواطن. إنه الفضاء الأمثل الذي يسمح بالاستعمال العمومي للعقل (The public use of raison) في استقلال تام عن الدولة والسوق. فضاء يكون فيه المواطن في ظل الدولة الدستورية مستقلا ومتحررا من منطق «المصلحة العليا للدولة» ومن «عقل الدولة» بالمعنى الميكيافيلي، ليكون بمقدوره إعادة بنائها بما يتوافق مع مصالح الإنسان والمجتمع، في ظل سيادة القانون والمؤسسات. في ظل مجتمعات اللادولة (Society without State) بتعبير «بيار كلاستر» أي المجتمعات التي تغيب فيها المؤسسات التي تمثل القيم الانسانية للعمل العام؛ (الدولة) هنا بمعنى نظام القيم الخادم لمصلحة الشعب (الحرية، العدالة، الكرامة..)، و(السلطة) بما هي نسق لتحقق تلك القيم، قابل للمحاسبة والنقد والمراجعة، في حال عدم تمثل تلك القيم السياسية الانسانية. في تلك المجتمعات التي يكون فيها للأسطورة الدور الاكبر في توجيه الخيال السياسي، كان عصيا ان يتحقق تشكل ذاتي (Self-identification) لمثل هذا الفضاء العمومي النقدي. اذ المؤسسية والعقلانية شرطان جوهريان لتحقق الارادة الذاتية للفضاء العام.

معضلة التحقق الذاتي

لم يكن العالم العربي (قبل أن يتحرر جزء من قدراته) ليشذ عن نموذج مجتمعات اللادولة؛ مجتمعات ظلت تعيش في ظل سلطة ابتلعت الدولة، فافتقدت هذه الأخيرة دلالتها كرأسمال رمزي ومادي لتمثيل الارادة العامة ومصالح الإنسان والمواطن. ظلت الصيغة الكولونيالة «الدولة المستوردة» (برتراند بادي) تنتج تناقضاتها الذاتية في السياق الجديد. وفي غياب «الرصيد» الحضاري لهذه المؤسسة الحديثة في سياقنا التاريخي، عكست هذه «الدولة» وظائف الحكم الفردي التسلطي «أحادي الاتجاه» الذي ساد في تاريخها السياسي، بعيدا كل البعد عن الوظائف الحقيقة للدولة، فوظفت شعار «التحرر» وشعار «التنمية» وشعار «الاصالة» وغيرها من الشعارات باستمرار في سياق اعادة انتاج مشروعيتها المفقودة.

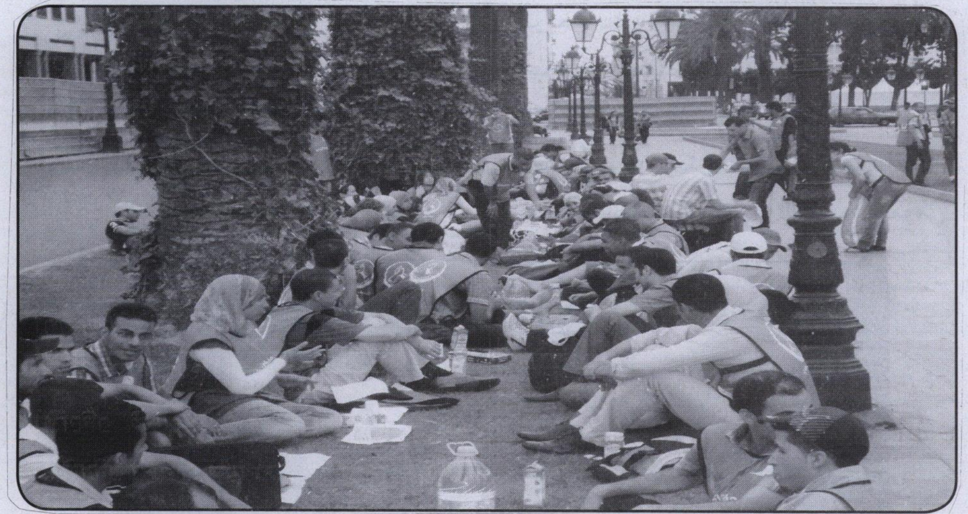
إذا كان المجتمع المدني يمثل المرحلة المتقدمة في تطور الفضاء العمومي، بحيث صار لهذا الاخير رؤية ورهانات سياسية فيما سماه هابرماس «الفضاء العمومي



السياسي»، فإن المجتمع المدني في ظل «الدولة المستوردة» لم يكن ناتجا عن المجتمع بل عن الدولة ذاتها، مما افقده اهم شرط من شروط التحقق الذاتي للفضاء العمومي، اي شرط الارادة المستقلة والمسافة النقدية عن السلطة الحاكمة.

الحقائق المحلية والانسياب العفوي للقيم

لم يكن مُمكنا في ظل تعقد جدلية الداخل والخارج أن يستمر هذا الوضع في السياق العربي، فقد ساهمت «التحولات» التي دفعت بها تيارات العولمة في «إعادة بناء» ارادات المجتمع وقُدراته المدنية، نحو استعادة الوعي بقيم الفكر السياسي الحديث. لم تعد حجة «السيادة المطلقة» للدولة قادرة على «اغلاق» الفضاء العمومي أمام الانسياب العفوي لقيم التحرر الفكري والحرية السياسية والكرامة الانسانية. ظهرت في هذا السياق ثلاث اتجاهات كبرى كرد فعل على سياق «عولمة» السياسة: تيار السيادة المطلقة للدولة، وتيار الخصوصية والهوية، ثم تيار الكونية وحقوق الانسان. تمايزت هذه التيارات فتمايزت بذلك القيم التي تحملها حد التنافر. مثلت هذه التيارات في عالمنا العربي فلسفة (النخبة السائدة). وكان الغائب الاكبر هو (المجتمع) الذي يُفترض أن تمثله هذه النخب، ولم يتأسس وعي حقيقي من قبَلها (أي النخبة) بما يعتمل فيه من تحولات في انظمة القيم المجتمعية، ومن تزايد الطلب الفكري والسياسي على قيم التحرر والكرامة، وخاصة في صفوف الشباب والنساء والمظلومين والحركات الاجتماعية، وهي الفاعليات المجتمعية التي ظلت - في الغالب الأعم - مستقلة عن «النسق السلطوي الرأسمالي» (ماركيوز، العقل والثورة). وباستعمال تقنيات «الاعلام الجديد» (New media) والانفتاح على مساحات جديدة للتعبير وحرية الرأي، استطاعت هذه الفعاليات المجتمعية أن تقهر استبدادين: استبداد نموذج ما بعد الراسمالية (Post-capitalist module) واستبداد الدولة المستوردة ونظامها. وقامت بالتركيب الخلاق للتناقض الذي كانت تلعب على حباله التيارات الثلاث



السالفة الذكر، أي التركيب بين منطق الهوية والسيادة والمواطنة. لاشك أن التركيب الخلاق بين هذه الابعاد سيسهم في تاسيس مرحلة التجاوز: تجاوز منطق السيادة المطلقة الذي صنع الاستبداد، ومنطق الخصوصية الذي برره - في كثير من الحالات - بوعي او بدونه، ومنطق الكونية الذي راهن على الاصلاح الخارجي أو في حالات اخرى لم ينتبه الى تكلفته الحضارية.

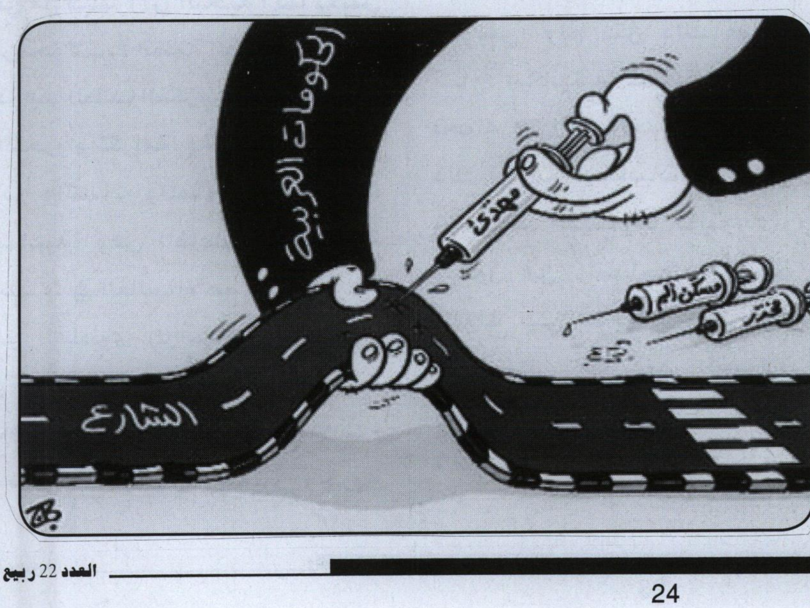
إن هذا التركيب المجتمعي كان يحمل في طياته عوامل الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي، ولم يكن ذلك فقط «إعادة إنتاج» ميكانيكية للمنطق الفلسفي الذي تحمله التيارات الجديدة للعولمة، بما في ذلك تيارات الفضائيات والاعلام الجديد (المدونات، الفيسبوك، تويتر...)، ولذلك سيكون من السذاجة ان نعيد انتاج المقولة التي أنتجها الخطابين السلطوي والراسمالي معا بعد التحولات التي صارت في تونس ومصر، أي مقولة «ثورة الفيسبوك». إن أدوات الاعلام الجديد قد ساهمت في خلق ميكانيزمات جديدة للتواصل والتنسيق جديدة، لم يكن بمقدور الحركات الاجتماعية التقليدية التوفر عليها، لكن «الروح الفسلفية» و«الحرارة الاجتماعية» لهذه الحركات وللمجتمع بشكل عام هي التي كانت حاسمة في ان تعكس الطلب الاجتماعي والقيمي للتغيير. إننا هنا نحتفي بمقولة الفيلسوف اليوناني كاستوريادي «Cornelius Castoriadis»: «التاريخ إبداع لا حدود له»، وأن «العالم المعيش هو في كل مرة إبداع اجتماعي - تاريخي ملموس، وأن المجتمع هو خلق فريد وتأسيس ذاتي، لا ينقسم إلى طبقات، إنما ينقسم بين من يقبل النظام القائم على التبعية والاستلاب، وبين من يرفض هذا النظام». إننا نفهم الفضاء العمومي هنا كمتخيل اجتماعي «راديكالي» منتج للثورة ليس باعتبارها نتاجا للصراع الطبقي، ولكن كلحظة وعي المجتمع لذاته. وبهذا المعنى، فان الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي المبني على استدماج الاعلام وشبكة المعلوميات، لا يمكن ان يدل - حصريا - على وظيفة الدمقرطة القسرية، كما لا يمكن ان يكون منتجا صافيا للبنية الاعلامية المستوردة العالية الجودة، بل هو في العمق انعكاس لتطور المجتمع المبنية على الحقائق المحلية (Local realities)، وعلى رؤية اجتماعية وسياسية حقيقية، بالاعتماد على توليفة فريدة بين ارادة التحرر ورصيد الهوية

والمواطنة، حيث يظل التحدي قائما لتجاوز التوترات المعقدة الأخرى التي يعرفها العالم العربي بين التقليد والتحديث، وبين الهيمنة والهامشية، ثم بين المحلي والكوني والتي تظهر بعض اولياتها اليوم.

فضاءات عمومية في عالم عربي متحرك

سبق للباحثة الأمريكية نانسي فرايزر Nancy fraser أن تحدثت عن فضاءات عمومية متعددة Multiple public sphere، ذلك أن تعدد العوامل المؤسسة للديناميات الاجتماعية والثقافية ينتج بالضرورة حالة من تعدد الفضاءات العمومية، كما أن الصراع في المجال الاجتماعي يفرض حالة التعدد. اعتبرت أطروحة فرايزر نقدا موجها لرؤية هابرماس للفضاء العمومي النموذجي الذي تساهم الرأسمالية في تشكيله وإعادة تشكيله. لكن هذه الأطروحة قد تفقد شيئا من بريقها إذا علمنا أن هابرماس قام بمراجعة جوهرية لأطروحته التي أنتجها في ستينيات القرن الماضي، حيث انتهى إلى الحديث عن ما يسميه ب (ما بعد الفضاء العمومي البورجوازي). قد تحيل التحولات التي انبثقت في الحالتين التونسية والمصرية والتي انتقلت بعفوية وانسيابية الى باقي البلدان العربية، على تماثل العوامل المنتجة للارادات الشعبية الثائرة في العالم العربي، قد تسمح أيضا بالتفكير في ممكنات فضاء عمومي عربي تتماثل فيه القيم والإرادات. قد يكون هذا الفهم سليما إذا نظرنا إلى الفضاء العمومي من زاوية ثقافية تماثلية. غير أن إطلالة سريعة على الحقائق المحلية للمجتمعات العربية المختلفة ولأوضاعها التاريخية المتعينة يحيل على تعدد تمظهرات الفضاء العمومي فيها. يمكن التفكير هنا على الأقل في ثلاث أوضاع تاريخية للفضاء العمومي في حالتنا. الوضع التاريخي الأول يحيل (كما بينا سابقا) على فضاء عمومي ثائر. إذ من الواضح أن الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي المستقل والحر والنقدي ساهم في تحرير المجتمعين التونسي والمصري من قيود السلطوية واحتكار مؤسسات انتاج القيم والمعنى، وهذا الانبثاق انسحب حتميا على فضاء السلطة العمومية (Public authority sphere) وخاصة الفضاء الاعلامي، ليعيد بناء الفضاء العمومي بروح النقد والتحرر السياسي، كما أنه كان حاسما في إعادة بناء القدرات المدنية وتثويرها بما سمح بدخول المرحلة الجديدة، أي تغيير النظام والاتجاه نحو استبداله بآخر. وبغض النظر عن آفاق المرحلة المستقبلية ونتائج هذا المسار والتي تتصل بمحددات معقدة، خاصة فيما يتعلق ببناء وإعادة بناء النظام الجديد، فإننا نشهد انبثاقا لعمومية جديدة New publicity. نفس الوضع التاريخي نجده في سوريا، اليمن، وليبيا، مع فارق جوهري يتعلق بأزمة العمق المدني للفضاء العمومي بفعل توجهات تلك الأنظمة المعهودة في إغلاق منافذ النشاط السياسي والأهلي عبر مسارات تاريخية مختلفة. الوضع التاريخي الثاني ينبئ ب فضاء عمومي هادر انفعلت فيه إرادة التغيير مع حاجة الأنظمة إلى الخروج من "نمط سياسي محافظ" يكبل قدراتها في تدبير الموارد السياسية في ظل السياق العربي الجديد، وهذا ما تشهد عليه أساسا الحالة المغربية والى حد ما الحالة الأردنية. إن التحدي هنا يستلزم جرأة سياسية أكبر من قبل النظام السياسي، ظهرت بعض بوادرها في "اعلانات" الاصلاح التي تم التعبير عنها،







والتي يتعين أن تعيد الدولة للمجتمع، بالتأسيس لمسار بناء مؤسسات حقيقية، والانتهاء من احتكار مؤسسات انتاج المعنى، وأيضا تحرير الاعلام العمومي ليصبح معبرا حقيقيا عن ما يعتمل المجتمع من تحولات، وليس فقط أن يبقى - كما هو الان - مجرد "صالون" لإنتاج "المساحيق" السياسية. خاصة وأن الاعلام في لحظات الانتقال الكبرى يعد فاعلا اساسيا في تأهيل الفضاء العمومي، باعتباره حاضنة حيوية لمختلف الاراء السياسية والاجتماعية المتصلة بالمجتمع والدولة. وفي الاتجاه الاخر، فإن اعادة بناء "الفضاء العمومي" يقتضي في ظل لحظة الانتقال العربي الراهنة، تجاوز أزمة النخب التقليدية القائمة، قد يكون هذا التجاوز مجالا لصراع كبير بين مختلف المكونات، لكن تناقض الدفاعات بين منافح عن الهوية مدع تمثيلها، ومنافح عن المواطنة مدع تمثلها، وآخر مدافع عن السيادة مدع تملكها لن يزيد الازمة الا تعقيدا. إن الحل هنا يقتضي جهدا في الصياغة الفكرية للحل السياسي، ربما من الأجدر أن نستعيد هنا أطروحة "الكتلة التاريخية" الحاملة لرهانات التركيب الفلسفي بين ابعاد الهوية والسيادة والمواطنة والتي تساهم في تاسيس القطيعة الابستمولوجية مع المنطق الذي حملته النخب بتياراتها الثلاث المختلفة (السالفة الذكر). ان كسب هذا التحدي هو صمام الامان الوحيد الذي سيجنب هذه التجربة من نموذج الفضاء العمومي الثائر، الذي يخرج من دينامية الاحتجاج في ضوء النظام القائم رغبة في إصلاحه من الداخل، نحو الاحتجاج على نفس النظام والتطلع إلى تغييره جوهريا. النمط الثالث للوضع التاريخي ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء العمومي الراكد والذي تجسده بلدان الخليج العربي (تطرح مشكلة الطائفية في البحرين وآثار الاحتلال في العراق بعض عناصر التمايز عن هذا النمط)، حيث ينعدم الحد الأدنى من شروط الحقل السياسي المتمايز، الذي يسمح بتشكلات مدنية واجتماعية قادرة على التشكل الذاتي المستقل والمتمايز عن السلطة. كما أن النماذج التنموية المحايثة للنسق الاجتماعي الأصلي تنتهي إلى أشكال من التحديث الرأسمالي المتضخم والذي يفتقر إلى قيم الإبداع والتجديد من الداخل، يحتاج الأمر هنا لطرح إشكاليات جديدة تتصل بدور الجيش وعائدات البترول في استدامة حالة العقم الحضاري (يمكن هنا التفكير في الحالتين الجزائرية والسودانية أيضا)، وأيضا من جهة أخرى العجز في تجاوز أنماط التواصل السياسي الطقوسي على الرغم من ديناميات التحديث القسرية البارزة. لا ينبغي أن نعلق على هذا النمط الثالث جميع تمظهرات تخلفنا الحضاري، ولكن الأكيد أن بلوغ هذه النقطة وحلحلة هذا النموذج الراكد سيكون مؤشرا حقيقيا ونوعيا على التحول الكبير في عالمنا العربي والإسلامي.

في المحصلة الأولية، تتعدد الوضعيات التاريخية للفضاء العمومي في حالتنا العربية الراهنة، وتتداخل عناصرها الثقافية في التمثل الواقعي قليلا، وتتمايز في الغالب الأعم بالنظر إلى الشروط التاريخية والحقائق المحلية المنتجة لها، غير أن الأكيد أننا نعيش لحظة تاريخية استثنائية تستثير تفكيرنا السياسي الراهن، وتساهم في استعادة رصيد مهم من الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية، وتفتح لنا آفاقا جديدة لتملك قيم الزمن الحديث وفق رؤية جديدة للهوية المنفتحة والمتعددة.

